

وزير البلدية ناب عن رئيس الوزراء في افتتاح مؤتمر ومعرض «الأشغال» الثاني

صفر: وقّعنا 50 اتفاقية استشارية وملتزمون بتطبيق البرنامج الحكومي

الفهد: الدورة المستندية تعوق التنمية.. والخطط المبنية على «أسمنت» فارغة

فرج ناصر

أكد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د. فاضل صفر أن وزارة الأشغال منذ إنشائها قبل 55 عاما عملت على نقل البلاد نقلة نوعية وكبيرة من خلال أعمال التطوير والتشييد والإشراف على مبانى الدولة بمختلف قطاعاتها بالإضافة إلى تنفيذ شبكة الطرق الداخلية والخارجية بأفضل المواصفات القياسية العالمية، لافتا إلى أن ما قامت به وزارة الأشغال إلى جانب مؤسسات الدولة العديدة أحدثت اختلافا كبيرا، والنمو الهائل والنهضة الملموسة في كل مرافق الحياة.

وقال د. صفر في كلمة القاها نيابة عن راعي الحفل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد أن مؤتمر الأشغال الثاني يمتد بتخصيص محاور لموضوعات متنوعة على مدى أيام المؤتمر لمناقشتها والخروج بأفكار وتوصيات مشتركة والاتفاق على مبادئ عامة وتبادل الخبرات والتجارب لتعزيز النجاحات والإنجازات والاستفادة من الدروس والأخفاقات كما يشتمل المؤتمر على جوائز للتميز في إنجاز المشاريع وتطبيق أنظمة السلامة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى أن المؤتمر يصاحبه معرض أعمال الوزارة والمكاتب الاستشارية والمقاولين وعرض التقنيات ومنتجات مواد البناء مبيئا أن الوزارة حرصت قبل تنظيم المؤتمر على عقد ثلاث حلقات نقاشية أسفرت عن مجموعة من التوصيات المهمة (إنشاء هيئة عامة للطرق والأعمال) مضيفا أن نجاح مؤتمر الأشغال الأول قبل عامين كان دافعا للاستمرار لتحقيق الغايات المبرمة من كل التخصصات في مجال البناء والتعمير والهندسة الحديثة على أنوعها مما سيساهم حتما في تبادل الأفكار الخلاقة واثراء التجارب الوطنية ورفع مستوى المعرفة الهندسية والتقنية والتنظيمية بما يعود بالنفع على المشاركين وتطبيق هذه المعرفة في حياتهم العملية.

وأشار إلى أن الوزارة تتفخر بما حققته من إنجازات عديدة، معتبرا الوزارة بمثابة جامعة تستقطب المهندسين وغيرهم الذين يترجمون النظريات العلمية إلى أمر واقع في الميدان العملي إلى جانب استفادة الجهات الأخرى من خبراتهم. وأعلن أن لوزارة الأشغال نصيبا كبيرا في الخطة التنموية التي بدأت الوزارة بالفعل في توقيع مجموعة من المشاريع قبل حلول موعد تنفيذ الخطة مبيئا أنها قامت ومنذ يونيو 2008 حتى مارس 2010 بتوقيع حوالي 50 اتفاقية استشارية وتصميم وإشراف ودراسات كما وقّعنا أكثر من 90 عقد لمشروع حيوية وأعمال أشغال وصيانة عامة.

مشاريع حيوية

وقال د. صفر إن اجندة الوزارة تحفل بالكثير من المشاريع الحساسة والتي من أبرزها عقد إنجاز طريق جمال عبدالناصر والدائري الرابع وبعض التقاطعات الرئيسية وعقد إنجاز وتنفيذ ميناء بوبيان البحري الجزء الثاني من المرحلة الأولى للمشروع وعقد تصميم وتنفيذ جسر الشيخ جابر وإنجاز مبنى الركاب رقم 2 مطار الكويت الدولي إلى جانب بعض الاتفاقيات والمشاريع التي تم توقيعها مؤخرا كتنفيذ مستشفى جابر الأحمد وطريق الجهراء والطرق السريعة الخارجية ومشاريع أخرى كثيرة للخدمات الصحية الطبية ومبان حكومية ومشاريع الصرف الصحي الجيدة.



وضع حجر الأساس في افتتاح المؤتمر



قص الشريط إيدانا بافتتاح المعرض المصاحب

حمد المرزوق: الخطة التنموية خارطة طريق لتعديل مسار الاقتصاد الوطني

من الخريجين الجدد خلال السنوات المقبلة، مددلا على فاعلية التخصص في خلق فرص عمل جديدة من خلال تجربته الشخصية في بنك الكويت والشرق الأوسط سابقا (البنك الأهلي المتحد حاليا) عندما ارتفع عدد الفرص الوظيفية في البنك من 466 وظيفة في عام 2003 عندما كانت الحكومة تدير البنك إلى 950 وظيفة حاليا بعد تحول البنك إلى القطاع الخاص أي بزيادة تفوق 100% عما كان عليه عدد الوظائف. واعتبر المرزوق وجود نظام مصرفي حديث وفعال لمساندة هذه البرامج الاقتصادية الطموحة، يشكل عاملا حاسما في دعم تنفيذ هذه البرامج من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتحسين كفاءة تدوير الموارد، وضمان استمرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يسهم في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو، وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية على المدى المتوسط والبعيد الطويل، مؤكدا أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بدرجة عالية من السيولة وكفاءة رأس المال، ويمتلك من الأدوات والمقومات المالية والفنية التي تجعله قادرا على المشاركة الفعالة في تمويل متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني.

وقال على الرغم مما يثار في بعض الأحيان عن عدم رغبة أو قدرة البنوك المحلية في الكويت على تمويل المشاريع الحكومية، إلا أن هناك حقائق تدحض تلك الادعاءات، مبيئا أن تلك الحقائق هي استمرار القطاع المصرفي المحلي في منح الائتمان حيث شهد عام 2009 زيادة في حجم محفظة القروض بلغت قيمة هذه الزيادة 1,4 مليار دينار على الرغم من التداعيات القاسية للأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي والمالي المحلي والعالمي مما أدى إلى انكماش عام في الائتمان العالمي ومستويات السيولة إضافة إلى بعض الجوانب الأخرى.



حمد المرزوق ملقيا كلمته

الصدمات والاضطرابات، إضافة إلى تهية البيئة المواتية للاستثمار وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية لتتسم بالبرونة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين الاستثمارات الكويتية. ولفت إلى أهمية الانتقال بدور الدولة من دور المشارك في العملية الاقتصادية إلى دور المنظم لها، وإقرار قانون التخصصية لتوسيع قاعدة الملكية، وتفعيل دور القطاع الخاص وجعله من أولويات السياسات الاقتصادية لخلق فرص عمل جديدة للألاف

شدد رئيس مجلس ادارة اتحاد مصارف الكويت حمد المرزوق على ضرورة تضافر الجهود لدعم الخطة الإنشائية التي أعلنتها الحكومة وأقرها مجلس الأمة للارتقاء بكل نواحي الحياة في البلاد، والتصدي الجاد للمشكلات، على أمل أن تكون هذه الخطة بمنزلة خارطة مستقبلية للنمو والتنمية المستدامة لتعديل مسار الاقتصاد الوطني نحو الأفضل وتحقيق الازدهار الاقتصادي، والطموحات الشعبية والرغبة السامية لراعي مسيرتنا صاحب السمو الامير في تحويل الكويت لتكون مركزا ماليا وتجاريا إقليميا. وأشار إلى أن الأزمة المالية أفرزت تداعيات سلبية لقت بظلالها على الاقتصاد الكويتي بوجه عام والقطاع المصرفي والمالي بوجه خاص وادت إلى تراجع عام في قيم الأصول المالية والعقارية وتقلص مصادر السيولة، كما أبرزت حاجة المؤسسات المالية وغير المالية إلى إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة السيولة بشكل خاص، باعتبارهما عنصرين مهمين في الإدارة الكلية للمؤسسات. لافتا إلى أن تلك التحديات لم تمنع البنوك المحلية من الحرص على الاستمرار في أداء دورها الرائد في دفع عجلة النشاط للاقتصاد الوطني، وممارسة أنشطتها الاستثمارية والاقرضائية باعتبارها من الركائز الأساسية لمنظومة العمل المصرفي.

وقال المرزوق: لا شك أن خطة التنمية تأتي في مقترح طرق وتحديات اقتصادية داخلية وخارجية تضع الاقتصاد الوطني تحت ضغوط تجعل من الحتمي الاسراع بتطوير نظمه وتشريعاته، من خلال الإصلاح الإداري والتشريعي، ومراجعة القوانين والسياسات الاقتصادية، وإصلاح الاختلالات الهيكلية الزمنية لتحسين أدائه، وتنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لزيادة درجة مرونته وقدرته على مجابهة

أو خطة تضعها الدولة أو أي جهة أخرى. وبين الفهد أن الخطة ترتكز على ثلاثة محاور واتجاهات مختلفة كاستكمال البنية التحتية والبناء الاقتصادي السليم وتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر أهم ركائز التنمية، مؤكدا أن الخطة التي تبني على «أسمنت» تعد خطأ فادحا، في حين أن الخطط الحقيقية تعتمد على إسهام ومشاركة الفرد في المجتمع الذي ينطلق من ومدى إنتاجيته وإسهامه في عملية التنمية.

وشدد الفهد على ضرورة إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في الإنتاج وتطوير الخدمات من خلال الشركات المساهمة أو من خلال نظام الد «B.O.T»، متمنيا أن يتم اعتماد قانون التخصصية في مداولته الثانية.

وأعتبر الأزمة المالية والكساد العالمي تحديا كبيرا تعمل الحكومة جاهدة لإيجاد الأولويات التي من خلالها تجاوزه وتغلب عليه عن طرق إقرار بعض القوانين كالحكومة والصكوك بالإضافة إلى فكرة إنشاء صندوق محلي يعمل على توازن الفائدة العالمية والمحلية ويساعد على رفع العائد حتى يكون مغريا بالنسبة للمستثمر الأجنبي

لهذا العام بشكل خطوة من الوزارة نحو اكتساب الخبرات التي تحقق الرقي والجودة التي نسعى إليها بكل جد واجتهاد. وبين أهمية في تفعيل مسارات التنمية وتحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو الامير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، لافتا إلى أن شعار المؤتمر «الحلول والإمكانيات» إنما جاء من منطلق الإيمان بأن المشاكل التي تعترض طريق التطوير والتنمية لا يمكن أن تعوق حركة الإنسان نحو الأفضل والأفضل.

وقال الكليب أن المؤتمر يقوم هذا العام بالبحث العلمي الرصين حول الاختناقات المرورية والنقل الجماعي، بالإضافة إلى المياه المعالجة وسبل الاستفادة المثلى منها ومراجعة الدورة المستندية للمشاريع التنموية بانواعها بما يحقق سرعة الإنجاز وجودته في آن واحد، مشيرا إلى أن الوزارة حرصت على ندوة المختصين المتميزين في هذه المجالات لإيمان الوزارة بأن الخبرة العملية والبحث المتواصل والأصالة العلمية هي ركائز التقدم والنجاح.

وأشار إلى أن المؤتمر سبقته أنشطة علمية قامت بها الوزارة إذ عقدت حلقات نقاشية وخرجت بتوصيات هامة اعتمدها مجلس الوزراء حيث تقوم الوزارة بإعداد الأساليب والآليات المثلى ليعتمد خلالها التعاون واستصدار التشريعات لتسيير أمور الدورة المستندية.

الخطى أن نعالج هذه المعضلة التي لا تقل عن الكساد وغيرها من المعضلات، لافتا إلى أهمية الاستفادة من التجارب العديدة في هذا الجانب كالتجربة السنغافورية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا الجانب، بالإضافة إلى الشركات الكبيرة التي استطاعت أن تجني أرباحها بعيدا عن الدورة المستندية كشركة البترول.

وأشار الفهد إلى أن الدورة المستندية لها دور وافر كبير في تعطيل عمل القطاع الخاص في التنمية والمساهمة في التطوير، لافتا إلى أن بقاء هذه المعضلة دون إيجاد حل حقيقي وسريع لها يجعل من الدولة أرضا غير خصبة لأحد الاستثمارات مغتربها لها أدم المعضلات في المرحلة القادمة وأن علاجها الأول يمكن في اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الخاصة.

إنجازات كبرى

من جهته، أكد وكيل وزارة الأشغال العامة د. عبدالعزيز الكليب أن الإنسان هو من يقوم بتحقيق الإنجازات الكبرى من خلال عمله فسرنا كان أو جزءا من مؤسسة متكاملة، لافتا إلى إيمان وزارة الأشغال بهذا المبدأ الذي تسعى بإعلاء الحديث لتخليقه على أرض الواقع مضيفا أن مؤتمر الأشغال

أمثال الأحمد: الأزمة المرورية في تصاعد

قالت رئيسة مركز العمل التطوعي الشبيخة أمثال الأحمد إن هناك العديد من المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة، لافتة إلى الجسور القديمة، وعدم استحداث غيرها منذ سنوات طويلة، إضافة إلى زيادة أعداد السكان والسيارات ولا تزال الطرق كما هي، لذا سننظّل الأزمة المرورية في تصاعد ما لم نوجد الحل العملي للقضاء عليها.

وقالت الشبيخة أمثال لابد من عمل البنية التحتية لإنجاح الخطة التنموية للدولة، مؤكدة أنها ليست خطة كونكرتية وإنما خطوة تنموية مكررة بما أعلنه الشيخ أحمد الفهد من أن التنمية العنصر البشري، لذا لو بدأت الخطة بالمرور وإنشاء العديد من الجسور فسحل المشكلة المرورية، ونحن نعقد الأمل على هذه الخطة والأمل كبير فيها، إلا أنها تحتاج إلى تسويق، ونحن في مركز العمل التطوعي سنعمل على تسويقها.

وأشارت الشبيخة أمثال إلى أن الحكومة تعترف بمشاكل الدورة المستندية في تعطيل المشاريع التنموية في الدولة لافتة إلى أنه بما أن هناك اعترافا بذلك، فلا بد من أنهم يضع خطة لهذه المعضلات ويعي ويفهم المعضلات التي ستواجهها، فأكيد أنه سيعمل على القضاء على تلك المعضلات من خلال التعاون واستصدار التشريعات لتسيير أمور الدورة المستندية.

لقطات

- بذلت إدارة العلاقات العامة في وزارة الأشغال جهدا كبيرا في تنظيم المؤتمر وقدمت كافة التسهيلات لرجال الصحافة ممثلة بمديرها الفذ حميد بشهري وأحمد المطيري وأنور لطر وأنوار الظفيري وكذلك الموظفة النشطة المتميزة عبيسر علي التي كانت شغلة من النشاط في كل ما يطلب منها.
- الوكيل المساعد للمرور اللواء محمود الدوسري كان أول الحاضرين.
- التنظيم كان رائعا للغاية.
- خصص مركز إعلامي للإعلاميين حيث كان متكامل في كافة الخدمات التي يحتاج إليها الإعلامي.



الشيخ أحمد الفهد والزميل فرج ناصر في لقطة تذكارية

40-50% من الخطة التنموية للقطاع الخاص

أشار الشيخ أحمد الفهد في تصريح للصحافيين عقب انتهاء حفل افتتاح المؤتمر إلى دور القطاع الخاص في تنفيذ الخطة التنموية، لافتا إلى أنه من خلال الخطة التي تم اعتمادها والتي بدأت تقسم إلى خطط سنوية، وتتجاوز تكلفتها 30 مليار دينار، يجب أن تكون هناك مشاركة من القطاع الخاص من 40% إلى 50% من هذه الميزانية، وهذه المشاركة ستكون من خلال 3 طرق مختلفة، أما بنظام «B.O.T» أو بنظام التخصصية أو من خلال العنصر الرئيسي للشركات المساهمة العامة التي سيكون 50% منها للاكتتاب العام حتى تتم مشاركة المواطن فيها و50% بين الحكومة والقطاع الخاص. وأضاف الفهد: هذه العناصر الـ 3 ستكون رئيسية في دخول رؤوس الأموال للقطاع الخاص والأجنبية إلى الاقتصاد الكويتي، تأميك عن الدورة الاقتصادية التقليدية سواء بالصادرات والواردات أو من خلال الإنفاق الحكومي الذي ينعكس في تنفيذها بالقطاع الخاص ويحسب أيضا استثمار قطاع خاص، إضافة إلى دور هذا القطاع في الاستثمار العقاري. وقال: إذا ما تم إنشاء الشركات الـ 5 في السنة الأولى وهي شركة المنازل منخفضة التكاليف، وشركة المستودعات والمخازن الحدودية، وشركة مدينة الخبران، وشركة إنتاج الكهرباء، وشركة الضمان الصحي، والتي تتكلم على رأسمال بين مليار ونصف المليار إلى ملياري دينار رأسمال شركات، أما القيمة التشغيلية فستتجاوز 9 مليارات دينار، ناهيك عن مشروع مدينة الحرير التي سيحدد قانونها هذه السنة لمجلس الأمة، وإذا ما تم إقراره فهو موضوع ذو اهتمام عال ويتكلم عن 20 سنة باستثمار يتجاوز 25 مليار دينار.



جولة في المعرض للشيخ أحمد الفهد والحضور